رِسَالَةٌ
فِي تَعَلُّقَاتِ صِفَاتِ اللهِ ﷻ

تَأْلِيفُ الشَّيْخِ العَلَّامَة

أَحْمَدَ بْنِ مُبَارَكِ السِّجِلْمَاسِيِّ

(ت ١١٥٦هـ)

تحقيق

نزار حمادي

دار الإمام محمد بن عرفة
تونس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي سبَّحت بحَمْدِه جميعُ المخلوقات، ودلَّت على وَحدانيته سائرُ المكوَّنات، والصلاة والسلام على سيِّدنا محمَّدٍ منقِذِنا من الهلَكات، وعلى آله وأصحابه السابقين إلى الخيرات، صلاةً وسلامًا دائمين باقيين ما بقيت الأرضون والسماوات.

وبعد، فإنّ الله تعالى قد فضّل الإنسان بالنطق والبيان، وخصَّه العقل والعرفان، وأمرَه على لسان رُسُله بالنظر والتأمّل في الأكوان، ليتوصل بذلك إلى معرفة وجوبِ وجود إلهٍ واحدٍ متصفٍ بجميع صفات الكمال، ومنزَّهٍ عن سائر سمات النقصان، مرسِلٍ للرُّسُل على جهة الفضل والامتنان، ومشرِّع لجميع الأحكام التي بها تستقيم حياة الإنسان.

ولم يزل علماء الإسلام منذ بلوغ الرسالة المحمَّدية الخاتمة الجامعة يبحثون في أسرار الخَلْق لمعرفة أحكام ذاتِ الحقِّ تعالى وصفاته، قيامًا بالواجب الشرعي، ورَوْمًا للوصول إلى الكمال الإنساني بالارتقاء في المعارف الإلَهية التي لا حد لها ولا حصر، فشيّدوا بذلك علم التوحيد، وبحثوا في كل ما يتصل به من قريب أو بعيد.

ثم خصَّ المتأخرون من أذكياء العلماء بعض المسائل الاعتقادية

الجزئية الدقيقة بمزيد البحث والتحقيق، بعد الاستقصاء لأقوال السابقين والوقوف على نتائج أنظارهم، وألّفوا في ذلك رسائل مستقلة أودعوا فيها ما يغني عن الرجوع إلى كثير من الكتب، مع ذكر ترجيحاتهم واختياراتهم المبنية على سعة الاطلاع ونفوذ الأفهام.

ومن أولئك العلماء الشيخ العلامة المحقِّقُ المدَقِّقُ أبو العباس أحمد بن مبارك السجلماسي ﷺ، فقد صنف رسالة جليلة القدر في مبحث تعلُّقات صفات الله تعالى، وهو من أنفس وأصعب وأدق مباحث علم التوحيد، فخاض فيه خَوْضَ العارف البصير والناقد الخبير، ولم يمنعه صغر سِنّه أيام تأليفه لهذه الرسالة ـ حيث كان له أربعة وعشرون عامًا ـ من إيراد مقالات العلماء الكبار ومناقشها وإبداء ما له فيها تقوية وتضعيفًا وغير ذلك.

ومن سعة اطلاعه رحمه الله تعالى أن أورد كلام كثير من أئمة علم التوحيد ذاكرًا لأسمائهم وكتبهم، فمن العلماء الذين استعرض آراءهم ونقاشها: عبد الله بن سعيد بن كُلّاب، وأبو الحسن الأشعري، وابن مجاهد البصري، والقاضي الباقلاني، وأبو إسحاق الاسفرايني، وإمام الحرمين الجويني، وأبو حامد الغزالي، وعبد الكريم الشهرستاني، وفَخْر الدين الرازي، وسيف الدين الآمدي، وتَقِيّ الدِّينِ المقترَح، وشَرَف الدِّينِ بن التلمساني، والشَّرِيفُ أَبو يَحْيَى الإدريسي، وشهاب الدين السُّهَرَوَرْدِيِّ، وشمس الدين الأصفهاني، وشهاب الدين القرافي، وعز الدين بن عبد السلام، وعَضُد الدين الإيجي، وسَعْد الدِّينِ التفتازاني، والإمام ابْن عَرَفَةَ، والسَّيِّد الشريف الجرجاني، وأبو عبد الله السنوسي، والبكي الكومي التونسي، وجلال الدين الدواني، وياسين العليمي، ويحيى الشاوي، وأحمد

المنجور، وعبد الرحمن الفاسي، والكمال بن أبي الشريف، وغيرهم كثير.

ومن الكتب التي اعتمدها واطلع عليها إما مباشرة أو بواسطة: الأَسْرَار العَقْلِيَّةِ في الكلمات النبوية، وشرحها، وشَرْحُ قَوَاعِدِ القاضي عِيَاض، وشرح المقاصد، وشرح معالم أصول الدين، والمطالب العالية، ونهاية العقول في دراية الأصول، والإرشاد إلى قواعد الأدلة في أصول الاعتقاد، وشرح عقيدة ابن الحاجبْ، والمُحَصَّلِ، والمواقف، والصحائف، وشرح الأربعين في أصول الدين، والشمسية في المنطق، وجملة من شروح وحواشي كتب الإمام السنوسي، وجملة من شروح وحواشي كتب أصول الفقه، وغير ذلك من المؤلفات.

هذا، وقد اطلعتُ على جملة من الرسائل التي بحثت قضية تعلقات الصفات، كـ«نتائج أفكار الثقات فيما للصفات من التعلقات» للشيخ علي العدوي، و«كشف قناع المخدّرات من بعض أسرار دقائق الصفات» للشيخ محمد بن عمر الغدامسي، ورسائل في الكلام على تعلق بعض الصفات كـ«مطلع النيرين فيما يتعلق بالقدرتين» للشيخ الأمير، و«فتح العليّ الجليل في تحقيق تعلق العلم بالمستحيل» للشيخ أحمد الجوهري، و«رسالة في تعلق القدرة بالأمور الاعتبارية» له أيضًا، وغير ذلك، ولكن ما وجدت رسالة تضاهي رسالة الشيخ السجلماسي في التحقيق والتحرير، لذا توجهتُ للعناية بها ونشرها ليعم نفعها ويستفيد الباحثون منها، وبالله تعالى التوفيق.

** ** **

شذرات من ترجمة العلامة
أحمد السجلماسي[1]

قال الكتاني في سلوة الأنفاس عند ترجمته: هو العلامة سيدي أحمد بن مبارك رحمه الله ورضي عنه: العالِمُ العلَّامة، الجهبذ الفهّامة، المشارك المحقِّق، الهُمام المدقِّق، الحافظ المتضلع المتبحِّر، المجتهد القدوة المحرِّر، نجم الأمة، وتاج الأئمة، شيخ الشيوخ، ومن له في العِلم القدَمُ الثابتةُ الرسوخ: أبو العباس سيدي أحمد بن مبارك ـ به عُرف ـ ابن محمد بن علي السجلماسي اللَمَطي ـ بفتحتين ـ نسبة إلى لَمَط: قرية بالمدينة العامرة من سجلماسة، البكري الصديقي؛ يتصل نسبه بسيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

ولد في حدود سنة (١٠٨٨هـ) بسجلماسة، وانتقل إلى فاس سنة (١١١٠هـ)، ودرس على شيوخها كالقاضي بردلة، ومحمد بن عبد القادر الفاسي (ت١١١٦هـ)، ومحمد القسنطيني (ت١١١٦هـ)، وأحمد ابن الحاج (ت١١٠٩هـ)، ومحمد بن أحمد المسناوي (١١٣٦هـ)، وعلي بن أحمد

(١) للتوسع في ترجمته يراجع: نشر المثاني، ضمن موسوعة أعلام المغرب (ج٤/ص١٦٣٦) والتقاط الدرر (ج٢/ص٣٩٣-٣٩٤) وكلاهما للقادري، طبقات الحضيكي (ج١/ص١٢٠)، سلوة الأنفاس لمحمد بن جعفر الكتاني (ج٢/ص٢٠٣)، شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف (ص٣٥٢).

الحُرَيْشي (ت١١٤٢هـ) وغيرهم.

ودرَّس بفاس، فأخذ عنه جماعة، منهم: محمد بن الحسن البناني (ت١١٩٤هـ)، وأحمد المكودي (ت١١٦٩هـ)، وعمر الفاسي (ت١١٨٨هـ)، ومحمد التاودي (ت١٢٠٩هـ)، وأحمد بن عبد العزيز السجلماسي (ت١١٧٥هـ) وغيرهم.

وألّف تآليف عديدة، منها:

ـ رسالة قبول الأعمال تسمى: تحرير مسألة القبول على ما تقتضيه قواعد الأصول، نشرت بتحقيق الحبيب العيادي، ضمن منشورات كلية الآداب بالرباط، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٩م. وفي صدر التحقيق ترجمة موسعة للمؤلف.

ـ رسالة ردّ التشديد في مسألة التقليد، نشرت بتحقيق ودراسة الدكتور مولاي الحسين ألحيان، الطبعة الأولى ٢٠١٠م عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت.

ـ ورسالة في دلالة العام تسمى: إنارة الأفهام بما قيل في دلالة العام، توجد منها نسخة بالمكتبة الوطنية بالرباط ضمن مجموع رقم (١٠٩٢ ك) من الصفحة (١ ـ ١٠٤)

ـ والأجوبة السبكية لعلها الموجود بالمكتبة الوطنية بالرباط تحت عنوان: حاشية على جمع الجوامع، ضمن مجموع رقم (٣١٣٥ ك)

ـ ومنها رسالة في كون الثواب المذكور في فضل قراءة القرآن المرتب

على حروفه هل يعتبر فيه الحروف الملفوظ بها او الحروف المكتوبة دون الملفوظ بها، توجد منه نسخة بالمكتبة الوطنية بالرباط ضمن مجموع رقم (٤٠٨ ك) من الصفحة (١٣١ ـ ١٥٠) تحت عنوان: تعليق.

ـ ورسالة في تحقيق تعلق القدرة. وتسمى الدرة في تحقيق تعلق القدرة، توجد منها نسخة بالمكتبة الوطنية بالرباط تحت رقم (٤١١ ع).

ـ ورسالة في كون الوصف النفسي هل يصح في علم الكلام أو لا يصح.

ـ ورسالة في الفرق بين الموازنة عند علماء الحديث والموازنة عند المعتزلة توجد منه نسخة بالمكتبة الوطنية بالرباط باسم «تقييد في وزن الأعمال» ضمن مجموع رقم (٧٤ د) من الصفحة (٨٩ ـ ٩٦).

ـ ورسالة في تعلق الصفات وبيان ما هو نفسي منها وما لا وهي. قال ابن مبارك في إجازته للمكودي: وهي أول ما ألّفته على الإطلاق. وهي هذه الرسالة التي بين يديك.

ـ ورسالة تتعلق بكلام القرافي فيما حكاه عن ابن جميع في التحدث عن الأجنة في القواعد والفروق. لعلها الموجود بالمكتبة الوطنية بالرباط تحت عنوان: تأليف في الطب، تحت يقم (١٥٥١ د).

ـ تقييد في تعريف أصول الفقه. توجد منه نسخة في الممكتبة الوطنية بالرباط ضمن مجموع رقم (٢١٨٠د) من الصفحة (١ ـ ٧).

ـ وتأليف في مسالة قبول الأعمال الضيقة المجال المجهولة المآل

الخفية على العارفين من الفحول الأبطال، توجد منه نسخة بالمكتبة الوطنية بالرباط ضمن مجموع رقم من الصفحة (١٠٥ ـ ١٩٥).

ـ وتأليف في مسألة الأخذ بالمرجّحات في الأحكام حين الرجوع إلى أصولها والاجتهاد فيها، وصفات المجتهد. توجد منه نسخة بالمكتبة الوطنية بالرباط ضمن مجموع رقم (٩١٠ك) من الصفحة (٢٧٤ ـ ٢٧٦).

ـ رسالة في أربعين حديثا في فضل قضاء حوائج المسلم. توجد منه نسخة في المكتبة الوطنية بالرباط ضمن مجموع رقم (١٠٩٢ ك) من الصفحة (٤١٠ ـ ٤١٦).

ـ رسالة في الأجوبة على مسائل من فن الكلام. توجد منها نسخة في المكتبة الوطنية بالرباط ضمن مجموع رقم (١٠٩٢ ك) من الصفحة (٣٠٥ ـ ٣٢٨).

ـ رسالة في جواز تكرار سورة الإخلاص عند الختام. توجد منها نسخة في المكتبة الوطنية بالرباط ضمن مجموع رقم (١٠٩٢ ك) من الصفحة (٣٢٩ ـ ٣٥٠).

ـ رسالة في دلالة المعجزة هل الراجح فيها أنها عادية أم عقلية، وعن كيفية دلالاتها وأدلة ذلك. توجد منها نسخة في المكتبة الوطنية بالرباط ضمن مجموع رقم (١٧٥٥ د) من ورقة (١٤٧ / أ ـ ١٤٩ / ب).

ـ إزالة اللبس عن المسائل الخمس. توجد منها نسخة في المكتبة الوطنية بالرباط ضمن مجموع رقم (١٠٩٥ ك) من الصفحة (١ ـ ٦٢).

ـ كشف القناع عما ادعي في مسألة المعية من الإجماع. حققها الدكتور أبو بكر سعداوي.

ـ الدالية في تخفيف الهمزة لحمزة وهشام. توجد منها نسخة في المكتبة الوطنية بالرباط ضمن تحت رقم (٢١٣٨د).

وله غير ذلك من المؤلفات والرسائل.

توفي رحمه الله ليلة الجمعة، تاسع عشر جمادى الأولى سنة (١١٥٦هـ)، ودفن بجوار شيخه عبد العزيز الدباغ رحمه الله.

هذا، وقد اعتمدتُ في العناية بهذه الرسالة على نسختين مغربيتين، إحداهما من مكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء، والأخرى من الخزانة الملكية بالرباط أمدني بها أخي العزيز **الدكتور خالد زَهري** جزاه الله عنا خير الجزاء، وفيما يلي نماذج منهما.

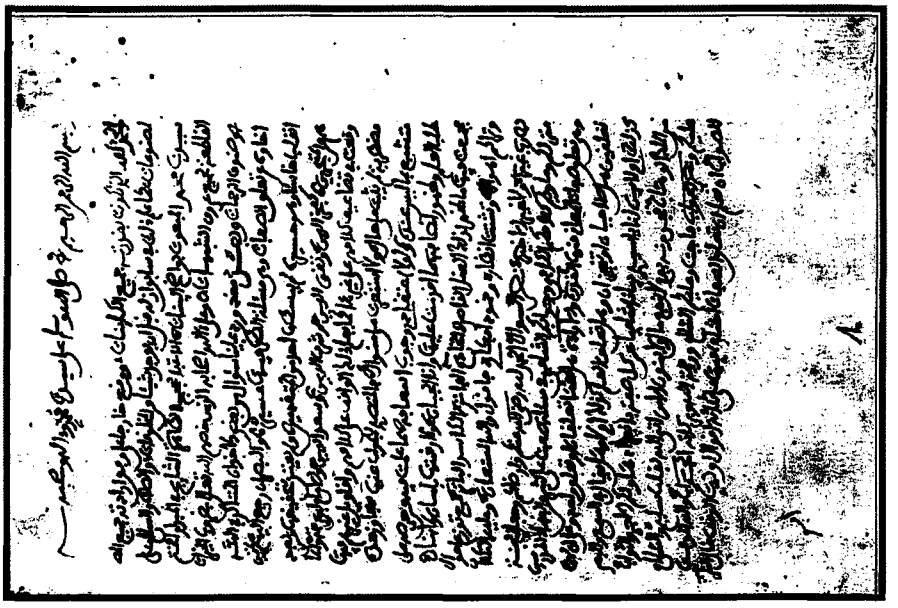

الصفحة الأولى من نسخة مكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز ـ الدار البيضاء.

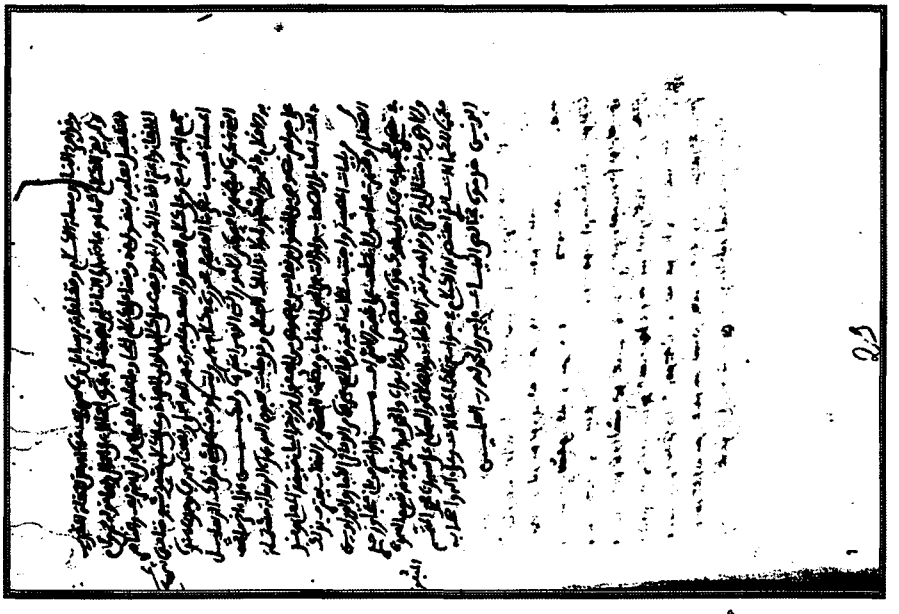

الصفحة الأولى من نسخة مكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز ـ الدار البيضاء.

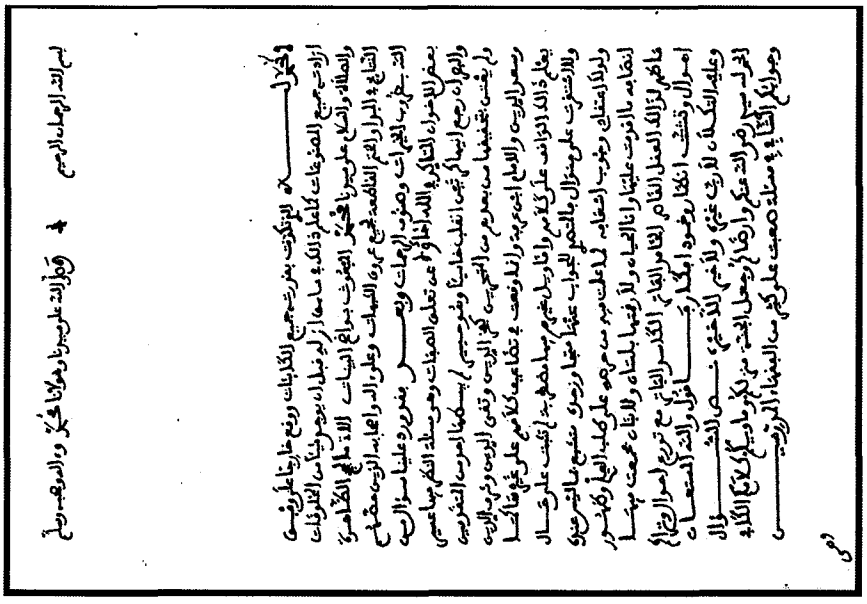

الصفحة الأولى من نسخة مجموع الخزانة الملكية رقم ١١٣٣٠

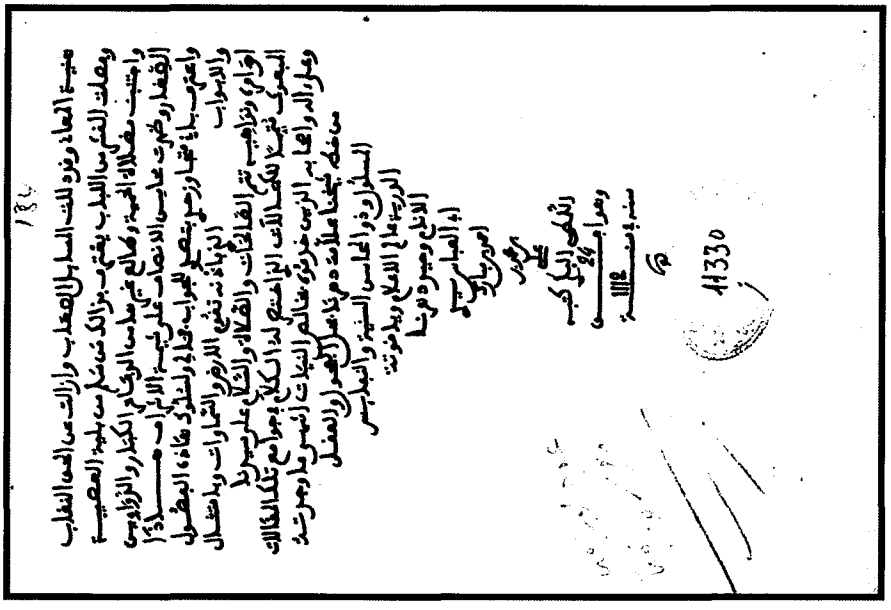

الصفحة الأخيرة من نسخة مجموع الخزانة الملكية رقم ١١٣٣٠

رِسَالَةٌ

فِي تَعَلُّقَاتِ صِفَاتِ اللهِ ﷻ

تَأْلِيفُ الشَّيْخِ العَلَّامَة

أَحْمَدَ بْنِ مُبَارَكِ السِّجِلْمَاسِيِّ

(ت ١١٥٦هـ)

تحقيق

نزار حمادي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ سَلَّمَ

الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَكَوَّنَتْ بِقُدْرَتِهِ جَمِيعُ الكَائِنَاتِ، وَوَقَعَ خَارِجاً عَلَى وَفْقِ إِرَادَتِهِ جَمِيعُ المَصْنُوعَاتِ، كَمَا عَلِمَ ذَلِكَ فِي سَابِقِ أَزَلِهِ قَبْلَ أَنْ يُوجِدَ شَيْئاً مِنَ المَخْلُوقَاتِ.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ المَبْعُوثِ بِوَاضِحِ البَيِّنَاتِ، الآتِي بِالحُجَجِ الظَّاهِرَةِ النَّتَائِجِ فِي المَبْدَإِ وَالخَتْمِ القَاطِعَةِ لِجَمِيعِ عُرُوقِ الشُّبُهَاتِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ خَصَّهُمُ اللهُ تَعَالَى بِضُرُوبِ الخَيْرَاتِ وَصُنُوفِ الرَّحَمَاتِ.

تعلق الصفات مسألة عسيرة

وَبَعْدُ؛ فَقَدْ وَرَدَ عَلَيْنَا سُؤَالٌ مِنْ بَعْضِ الإِخْوَانِ المُتَأَكِّدِ فِي اللهِ إِخَاؤُهُ عَنْ تَعَلُّقِ الصِّفَاتِ[1]، وَهِيَ مَسْأَلَةُ النَّظَرُ فِيهَا عَسِيرٌ، وَالبَصَرُ

(١) قال الشريف زكريا الإدريسي (كان حيا سنة ٦٢٩هـ) في بيان أهمية هذا المبحث: في عموم تعلق صفاته إثباتُ الوَحدانية ونفي الشِّرْكَة؛ لأنه إذا ثبت عمومُ تعلق قدرته ـ تعالى ـ وإرادته وعلمه بكل ممكن لم يَبْقَ لغيره شيءٌ يكون فِعْلاً له، فتثبت بذلك وَحدانيةُ اللهِ تعالى، لا إله إلا هو، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. (أبكار الأفكار العلوية في شرح الأسرار العقلية، ص ٢٠٥. تحقيق: نزار حمادي. دار مكتبة المعارف ـ بيروت. ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

إِنْ رَجَعَ إِلَيْهَا كَرَّتَيْنِ انْقَلَبَ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ، لَمْ يَبْسُطْهَا أَحَدٌ مِنَ المُتَقَدِّمِينَ، وَلَمْ يَعْتَنِ بِتَحْقِيقِهَا مِنْ بَعْدِهِمْ مِنَ المُتَبَحِّرِينَ، كَـ«فَخْرِ الدِّينِ»، وَ«تَقِيِّ الدِّينِ»، وَ«شَرَفِ الدِّينِ»، وَ«سَعْدِ الدِّينِ»، وَالإِمَامِ «ابْنِ عَرَفَةَ»، وَإِنَّمَا وَقَعَتْ فِي تَضَاعِيفِ كَلَامِهِمْ عَلَى غَيْرِهَا كَمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ الوَاقِفُ عَلَى كَلَامِهِمْ، وَأَقَاوِيلُ غَيْرِهِمْ فِيهَا مُضْطَرِبَةٌ، لَمْ تَثْبُتْ عَلَى حَالٍ وَلَا اسْتَقَرَّتْ عَلَى مِنْوَالٍ، فَالمُتَصَدِّي لِلْجَوَابِ عَنْهَا مُتَجَاوِزٌ حَدَّهُ، مُتَشَبِّعٌ بِمَا لَيْسَ عِنْدَهُ.

وَلَوْلَا اعْتِقَادِي وُجُوبَ إِسْعَافِهِ؛ لِمَا عَلِمْتُ فِيهِ مِنْ حِرْصِهِ عَلَى طَلَبِ العِلْمِ وَظُهُورِ إِنْصَافِهِ، مَا أَقْدَمْتُ عَلَيْهَا وَأَنَا الجَبَانُ، وَلَا رَقَمْتُهَا بِلِسَانٍ وَلَا بَنَانٍ.

فَجَمَعْتُ فِيهَا مَا ظَهَرَ لِذَلِكَ العَقْلِ القَاصِرِ، الخَامِدِ الفَاتِرِ، الكَاسِدِ البَاتِرِ، مَعَ تَوَزُّعِ أَحْوَالٍ، وَتَرَاكُمِ أَهْوَالٍ، وَتَشَتُّتِ أَنْظَارٍ، وَخُمُودِ أَفْكَارٍ، فَأَقُولُ وَاللهُ المُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ، وَلَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُهُ:

نَصُّ السُّؤَالِ:

نصُّ السؤال الموجه للمؤلف

«الحَمْدُ لِلَّهِ، سَيِّدِي، رَضِيَ اللهُ عَنْكُمْ وَأَرْضَاكُمْ، وَجَعَلَ الجَنَّةَ مَنْزِلَكُمْ وَمَأْوَاكُمْ، كَلَامُكُمْ الكَافِي، وَجَوَابُكُمْ الشَّافِي، فِي مَسْأَلَةٍ صَعُبَتْ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الفُقَهَاءِ المُدَرِّسِينَ، وَهِيَ تَعَلُّقُ صِفَاتِ

المَعَانِي، مِنْهَا القُدْرَةُ وَالإِرَادَةُ، هَلْ لَهُمَا تَعَلُّقَانِ؟ أَوْ تَعَلُّقٌ وَاحِدٌ؟ وَعَلَى أَنَّ لَهُمَا تَعَلُّقَيْنِ هَلْ صَلَاحِيَّانِ أَوْ تَنْجِيزَانِ؟ وَهَلْ تَعَلُّقُ العِلْمِ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟ وَهَلْ يُقَالُ فِي السَّمْعِ وَالبَصَرِ كَذَلِكَ أَمْ لَا؟

بَيِّنْ لَنَا يَا سَيِّدِي بَيَاناً شَافِياً عَنْ كُلِّ صِفَةٍ بِانْفِرَادِهَا، وَلَكُمْ الأَجْرُ وَالثَّوَابُ مِنَ المَلِكِ الوَهَّابِ، تَجِدُونَهُ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، إِلَّا مَنْ أَتَى اللهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ».

وَنَصُّ الجَوَابِ:

مذاهب العلماء في تعلق الصفات

فَأَجَبْتُ: وَعَلَيْكُمُ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، الجَوَابُ ـ وَاللهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ ـ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ تَعَلُّقَ الصِّفَاتِ اخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

* أَوَّلُهَا: الوَقْفُ، قَالَ «الشَّرِيفُ أَبُو يَحْيَى» فِي «شَرْحِ الأَسْرَارِ العَقْلِيَّةِ»: إِنَّهُ قَدْ قَامَ الدَّلِيلُ العَقْلِيُّ وَالنَّقْلِيُّ عَلَى ثُبُوتِ الصِّفَاتِ لَهُ تَعَالَى، وَثَبَتَ تَعَلُّقُهَا بِمُتَعَلَّقَاتِهَا، وَأَمَّا هَلْ تَعَدَّدَتْ أَوِ اتَّحَدَتْ؟ أَوْ تَعَلَّقَتْ لِنَفْسِهَا[1]؟ أَوْ تَجَدَّدَ تَعَلُّقُهَا بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ نِسْبَةٌ؟ أَوْ تَعَلَّقَتْ بِالمَعْدُومِ فِي الأَزَلِ عَلَى تَقْدِيرِ الوُجُودِ[2]؟ فَنَجْعَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ

(١) وهو اختيار اليفرني حيث قال: واعلم أن الكلام في إقامة الدليل على إثبات عموم تعلق الصفات فرع عن بيان تعلقها، وتعلقها بمتعلقاتها واجب لنفسها. (المباحث العقلية في شرح العقيدة البرهانية، مخطوط المكتبة الوطنية رقم ٣٢١٢/ق٩٥/أ).

(٢) زاد الشريف أبو يحيى كما نص الأبكار المطبوع: ضرورة أنه لم يتنجّز التكليف. (ص ٢٧٩)

مَوَاقِفِ العُقُولِ، وَبِذَلِكَ نَسْلَمُ مِنْ خَطَرِ التَّكَلُّفِ[1].

وَقَالَ «القَبَّابُ» فِي «شَرْحِ قَوَاعِدِ عِيَاضٍ»: «كَمَا نُؤْمِنُ بِالذَّاتِ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَشْبِيهٍ، فَكَذَلِكَ كَلَامُهُ وَجَمِيعُ صِفَاتِهِ نُؤْمِنُ بِهَا، وَلَا نَتَعَقَّلُهَا، وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُتَكَلِّمٌ فِي الأَزَلِ وَفِيمَا لَا يَزَالُ، لَا يَتَجَدَّدُ كَلَامُهُ وَلَا يَنْقَطِعُ، بَلْ كَلَامُهُ وَاحِدٌ كَذَاتِهِ. وَالحَاصِلُ أَنَّا نُؤْمِنُ بِهِ كَمَا جَاءَ، وَنُنَزِّهُهُ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِكَمَالِهِ مِمَّا يَلْزَمُ مِنْهُ الحُدُوثُ، وَنَقِفُ عَمَّا وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ التَّكْيِيفِ وَالتَّشْبِيهِ»[2]. انْتَهَى

منهب المحدّثين في تعلق الصفات

وَهَذَا مَذْهَبُ المُحَدِّثِينَ، فَإِنَّهُمْ يَعُدُّونَ الخَوْضَ فِي هَذِهِ المَسَائِلِ مِنَ الفُضُولِ، قَالَ لِسَانُ الجَمَاعَةِ[3] «**أَبُو عَبْدِ اللهِ البَكِّيُّ**» فِي «**شَرْحِهِ عَلَى الحَاجِبِيَّةِ**»: «وَأَمَّا المُحَدِّثُ فَلَيْسَ يَنْظُرُ إِلَّا فِيمَا أَثْبَتَهُ السَّمْعُ مِنَ الصِّفَاتِ، مِنْ غَيْرِ فَحْصٍ عَنِ الحَالِ أَوْ غَيْرِهَا، وَلَا عَنِ التَّعَلُّقِ

(١) أبكار الأفكار العلوية في شرح الأسرار العقلية في الكلمات النبوية (ص٢٧٨، ٢٧٩). ومن المتأخرين الذين اختاروا الوقف: العلامة أحمد بن عبد الفتاح الملوي، فقد قال في حاشيته على شرح ابن عظوم القيرواني على الصغرى: والتحقيق أن حقيقة التعلق من مواقف العقول ككيفيته، بل قال بعض العلماء: إن الكلام على التعلقات من باب الرجم بالغيب، وما لا يضر الجهل به لا ينبغي الخوض فيه بلا دليل. (مخ/ق ٩/أ) ومع هذا الموقف فقد تكلم الملوي في التعلقات بكلام نفيس يأتي ذكر بعضه تعليقا على مبحث تعلقات الإرادة.

(٢) شرح قواعد القاضي عياض (ق٦/ب): تأليف أبي العباس أحمد بن قاسم الجذامي المعروف بالقباب. مخطوط بدار الكتب الوطنية تونس.

(٣) في طرة (أ): وإنما لقب به لأنه يتكلم مع المتصوفين والمحدثين والمتكلمين. (مؤلف)

وَحَقِيقَتِهِ، وَيَرَى البَحْثَ عَنِ الصِّفَاتِ وَتَعَلُّقِهَا بِطَرِيقِ العَقْلِ لَا يُجْدِي نَفْعاً، إِذِ الصِّفَاتُ قَدْ عَجَزَ العَقْلُ عَنْ إِدْرَاكِهَا، وَمَا يُعْجَزُ عَنْ إِدْرَاكِهِ كَيْفَ يَحْكُمُ عَلَيْهِ؟! فَكَانَ الأَوْلَى عِنْدَهُ الاقْتِصَارَ عَلَى مَا جَاءَ مِنْهَا فِي السَّمْعِ، وَالإِيمَانُ بِهَا عَلَى نَحْوِ مَا سُمِعَ، مَعَ اعْتِقَادِ نَفْيِ المُمَاثَلَةِ عَنْهَا لِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ»[1]. انتهى

وَفِي مَعْنَاهُ مَا يُحْكَى عَنِ «السُّهَرَوَرْدِيِّ» فِي مَسْأَلَةِ الكَلَامِ بَعْدَ أَنْ وَصَفَهُ بِمَا يُفِيدُ عَجْزَ الخَلْقِ عَنْ كُنْهِهِ[2]، وَأَنَّهُ مِثْلُ الشَّمْسِ فِي الشَّاهِدِ، فَإِنَّ النَّاسَ يَنْتَفِعُونَ بِشُعَاعِهَا، وَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى إِدْرَاكِ جِرْمِهَا، فَمِنْ قَائِلٍ: إِنَّهُ لَا حَرْفٌ وَلَا صَوْتٌ، وَمِنْ قَائِلٍ: إِنَّهُ حَرْفٌ وَصَوْتٌ، مِمَّا نَصُّهُ: «فَالسَّبِيلُ الأَمْثَلُ الأَعْدَلُ أَيُّهَا الإِخْوَانُ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ أَنْ تَتْرُكَا المُنَازَعَةَ وَالخَوْضَ فِيمَا لَمْ يَشْرَعْ فِيهِ أَصْحَابُ

(١) تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب (ص ١٢٢): تأليف أبي عبد الله محمد بن أبي الفضل البكي الكومي التونسي (ت ٩١٦هـ) تحقيق نزار حمادي. مؤسسة المعارف ـ بيروت. ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

(٢) وذلك في كتابه المسمى «أَعْلَامُ الهُدَى وَعَقِيدَةُ أَرْبَابِ التُّقَى»، في الفصل الخامس في كلام الله تعالى وخوض الناس في ذلك، قال: «اعلم أن كلام الله عظيم، إذ عظمة الكلام على قدر عظمة المتكلم، فكلامُ الله سبحانه وتعالى عظيم بعظمته، وجل بجلاله، وكبر بكبريائه، وقرب ودنى بوعده ووعيده وحدوده وأحكامه وإنبائه، وبَعُدَ ونأى بِكُنْهِهِ وغايته وعظمَةِ شأنه وقَهْرِ سلطانه وسطوع أنواره وضيائه، وهو عليُّ الرتبة، عظيم المنزلة، ناهيك لعظم شأنه قوله تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٨]».

النَّبِيءِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاعْمَلُوا فِي تِلَاوَتِهِ، وَتَدَبُّرُوا العَمَلَ بِمَا فِيهِ».

قَالَ: «وَالمُنَازَعَةُ فِي ذَلِكَ كَمَنْ يَأْتِيهِمْ كِتَابٌ مِنْ سُلْطَانٍ يَأْمُرُهُمْ فِيهِ وَيَنْهَاهُمْ، ثُمَّ يَتَشَاجَرُونَ فِي الكِتَابِ كَيْفَ خَطُّهُ؟ وَكَيْفَ عِبَارَتُهُ؟ وَأَيُّ شَيْءٍ مِنْ صَنْعَةِ البَلَاغَةِ وَالفَصَاحَةِ فِيهِ؟ وَيَذْهَلُونَ عَنْ صَرْفِ الهِمَمِ إِلَى الانْتِدَابِ لِمَا نُدِبُو إِلَيْهِ»[1]. انتهى

أسلم المذاهب في تعلق الصفات

وَهَذَا المَذْهَبُ ـ أَعْنِي الوَقْفَ ـ هُوَ أَسْلَمُ المَذَاهِبِ وَأَحْسَنُهَا، وَمَا عَدَاهُ لَا يَخْلُو عَنْ خَبْطٍ وَرَجْمٍ بِالغَيْبِ، وَتَصَرُّفٍ بِبِضَاعَةِ العَقْلِ فِي مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

* **ثَانِيهَا:** ـ وَهُوَ رَأْيُ «**الفَخْرِ**»[2]، وَمَالَ إِلَيْهِ «**العَضُدُ**» وَ«**السَّيِّدُ**» وَجَمَاعَةٌ، وَحَسَّنَهُ «**الآمِدِيُّ**»[3]، وَأَقَرَّهُ الإِمَامُ «**ابْنُ عَرَفَةَ**»[4] ـ أَنَّ التَّعَلُّقَ مِنَ الأُمُورِ الإِضَافِيَّةِ، فَيَكُونُ حَادِثاً لِكَوْنِهِ نِسْبَةً بَيْنَ المُتَعَلِّقِ وَالمُتَعَلَّقِ، وَالمُتَعَلَّقُ فِي الجُمْلَةِ حَادِثٌ، وَالنِّسْبَةُ مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهُمَا مَعاً، وَالمُتَأَخِّرُ عَنِ الحَادِثِ حَادِثٌ.

---

(١) يراجع «أعلام الهدى وعقيدة أرباب التقى» لشهاب الدين عمر السهروردي (ق/٤٤ ـ ٤٥) مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس.

(٢) قال الفخر الرازي في «الأربعين في أصول الدين»: القدرة صفة حقيقية، ولها تعلُّقٌ بالمقدور، وذلك التعلّق إضافةٌ مخصوصة بين القدرة والمقدور. (ص١١٨)

(٣) راجع أبكار الأفكار للآمدي، المسألة الحادية عشرة: في تعلق الصفات بمتعلَّقاتها وأنه ثبوتي أو عدميٌّ. (ج١/ص٣٧٨)

(٤) المختصر الكلامي للإمام ابن عرفة (ص٨٤٧)

دليل الفخر على حدوث التعلق بناء على أنه نسبة

بَيَانُهُ: تَعَلُّقُ القُدْرَةِ مَثَلًا نِسْبَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ المَقْدُورِ، وَالمَقْدُورُ هُوَ المُمْكِنُ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا حَادِثاً، فَمَا تَأَخَّرَ عَنْهُمَا يَكُونُ حَادِثاً بِالأَوْلَى.

وَاسْتَدَلَّ «**الفَخْرُ**» عَلَى ذَلِكَ فِي القُدْرَةِ وَالإِرَادَةِ بِأَنَّ اللهَ إِذَا خَلَقَ جِرْماً فَبَعْدَ خَلْقِهِ يَزُولُ تَعَلُّقُ القُدْرَةِ وَالإِرَادَةِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ لَلَزِمَ عَلَيْهِ تَحْصِيلُ الحَاصِلِ، وَالتَّالِي مُنْتَفٍ، وَبَيَانُ المُلَازَمَةِ أَنَّ تَعَلُّقَ القُدْرَةِ بِهَذَا الجِرْمِ عَلَى جِهَةِ إِيجَادِهِ، وَقَدْ حَصَلَ، فَلَوْ بَقِيَ التَّعَلُّقُ لَزِمَ إِيجَادُهُ مَرَّةً أُخْرَى، وَهُوَ تَحْصِيلُ الحَاصِلِ.

وَأَنَّ تَعَلُّقَ الإِرَادَةِ بِهَذَا الجِرْمِ عَلَى جِهَةِ تَخْصِيصِهِ بِمَا ثَبَتَ لَهُ، وَقَدْ حَصَلَ، فَلَوْ بَقِيَ التَّعَلُّقُ لَزِمَ تَخْصِيصُهُ مَرَّةً أُخْرَى، وَهُوَ تَحْصِيلُ الحَاصِلِ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَمَا أَدَّانَا إِلَيْهِ ـ وَهُوَ بَقَاءُ التَّعَلُّقِ ـ يَكُونُ مُحَالًا، فَثَبَتَ مُقَابِلُهُ وَهُوَ الفَنَاءُ، وَذَلِكَ آيَةُ الحُدُوثِ.

وَأُجِيبَ عَنْ هَذَا الاسْتِدْلَالِ بِأَنَّ قَوْلَهُ بِزَوَالِ التَّعَلُّقِ إِنْ عَنَى بِهِ التَّعَلُّقَ الصَّلَاحِيَّ فَلَا نُسَلِّمُهُ، وَمَا ذُكِرَ مِنَ الاسْتِدْلَالِ لَا يَنْهَضُ فِيهِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَإِنْ عَنَى بِهِ التَّنْجِيزِيَّ لَهُمَا فَمُسَلَّمٌ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِحُدُوثِهِ عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

فَإِنْ قُلْتَ: الاسْتِدْلَالُ نَاهِضٌ فِي الصَّلَاحِيِّ، وَبَيَانُهُ أَنَّ القُدْرَةَ لَا تَصْلَحُ لِإِيجَادِ هَذَا الجِرْمِ الَّذِي ثَبَتَ وُجُودُهُ، وَإِلَّا حَصَلَ الحَاصِلُ، وَكَذَا الإِرَادَةُ لَا تَصْلَحُ لِتَخْصِيصِهِ بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ تَخْصِيصُهُ.

قُلْتُ: قَوْلُكَ: «إِنَّ القُدْرَةَ لَا تَصْلَحُ لِإِيجَادِ هَذَا الجِرْمِ» إِلَى آخِرِهِ، إِنْ عَنَيْتَ بِهِ لَا تَصْلَحُ أَزَلًا لِأَنْ تُوجِدَهُ فِي أَحَدِ الزَّمَانَيْنِ بَدَلًا عَنِ الآخَرَ فَهَذَا لَا نُسَلِّمُهُ؛ إِذِ الْقُدْرَةُ لَمْ تَزَلْ صَالِحَةً لِذَلِكَ أَزَلًا، وَلَكِنَّهَا الآنَ لَا تَصْلُحُ لِذَلِكَ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَحْصِيلِ الحَاصِلِ، فَهَذَا مُسَلَّمٌ، وَلَكِنَّهُ لَا يُفِيدُ لِأَنَّ هَذَا تَنْجِيزِيٌّ مِنْ حَيْثُ المَعْنى بِهَا، كَقَوْلِكَ: «القُدْرَةُ لَا تَصْلُحُ لِأَنْ تُوجِدَ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ، أَوْ مَا أَرَادَ اللهُ عَدَمَ وُجُودِهِ»، أَيْ: لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ تَعَلُّقاً تَنْجِيزِيًّا، وَإِنْ كَانَتْ تَتَعَلَّقُ بِهِ تَعَلُّقاً صَلَاحِيّاً بِلَا خِلَافٍ، عَلَى مَا يُفْهَمُ مِنْ تَوْفِيقِ الشَّيْخِ «ابْنِ عَرَفَةَ» بَيْنَ قَوْلِ مَنْ قَالَ: «إِنَّ المُمْكِنَ الَّذِي عُلِمَ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ مَقْدُورٌ بِالقُدْرَةِ»، وَبَيْنَ قَوْلِ مَنْ قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِمَقْدُورٍ»، أَرَادَ التَّنْجِيزِيَّ، وَاللهُ المُوَفِّقُ، وَكَذَا يُقَالُ فِي الإِرَادَةِ[1].

---

(١) وذلك عند نقل الإمام ابن عرفة لملخص كلام الآمدي في أبكار الأفكار في الخلاف في المسألة فقال: وَفِي كَوْنِ المَعْلُومِ عَدَمُ وُقُوعِهِ مِنَ المُمْكِنَاتِ مَقْدُورًا، قَوْلاَ: أَئِمَّتِنَا كَالمُعْتَزِلَةِ، وَهِي لَفْظِيَّةٌ». ثم قال الإمام ابن عرفة: قُلْتُ: بِنَاءً عَلَى أَنَّ المَقْدُورَ مَا صَلَحَ لِلتَّأْثِيرِ، أَوْ مَا حَصَلَ فِيهِ. (المختصر الكلامي، ص ٧٦٦ ـ ٧٦٧) قال الشيخ ياسين الحمصي بعد أن أورد كلام الإمام ابن عرفة: قوله: «أَوْ مَا حَصَلَ فِيهِ» أي: التأثير بالفعل، فَيَكُونُ ما علم الله تعالى عدمَ وقوعه ـ أي: وأراد عدم وقوعه لأن ذلك لازمٌ لعلم عدم وقوعه ـ لَيْسَ مقدورًا؛ إذ لم يقع فيه التأثير بالفعل. وحاصل ما أشار إليه أنَّ للقدرة تعلُّقين كما مرَّ: صلاحيٌّ قديمٌ لا يترتب عليه وجود المقدور، وإليه نظر من قال: «ما علم اللهُ وأراد عدم وقوعه مقدورٌ». وتنجيزيٌّ حادثٌ، وإليه نظر من قال: «إنه غير مقدور». ولا يخفى أن من قال: «إنه مقدورٌ» يلزم أن يقول: إنه مرادٌ؛ لأن القدرة تابعةٌ للإرادة، لكن معنى كونه مرادًا أن الإرادة تتعلق به تعلّقا صلوحيًّا، فلا ينافي أنه غير مرادٍ بمعنى أنها لم تتعلق به تعلّقًا تنجيزيا؛ لأن للإرادة=